المجتمع المدني .. الوظيفة والرهان

أ.م.د. محمد الكامل(*)

الملخص:

تتناول الدراسة المجتمع المدني، والذي حظي باهتمام متزايد؛ بعد فشل آليتي الدولة والسوق، من خلال رؤية نقدية حول المفهوم، وعن السياق العام لنشأته والاهتمام الواسع به، والرهان على وظيفته السياسية في الحد من تسلط الدولة، وترسيخ الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وعن علاقته بالأحزاب السياسية، وكذلك وظيفته في عملية التنمية والتخفيف من الفقر، وفي دعم النظام الاجتماعي، ونشر قيم التسامح والتعايش ونبذ العنف وضمان الحقوق، وتوصلت الدراسة إلى أن الرهانات على المجتمع المدني وفاعليته تتوقف على بنيته، وعلى مستوى التطور السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، والتي تختلف من مجتمع لآخر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الديمقراطية، الأحزاب، السوق، القيم الاجتماعية.

The Civil Society… Functions and Stakes

Abstract:

The study deals with civil society, which has acquired great attention after the failure of the state and market mechanisms, through a critical view of on the concept, the

(*) استاذ علم الاجتماع المشارك – جامعة صنعاء.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

general context of its rise and wide attention to it betting on its political function in decreasing the state's domination, consolidating democracy and increasing participation. It also sheds light on its relationship with political parties, as well as its function in the process of development and poverty alleviation, on supporting the social system, spreading values of tolerance, coexistence, rejection of violence in addition to guaranteeing rights. The study concluded that the stakes on the civil society and its efficiency depends on its structure, and on the level of political, economic and cultural development of the society that differs from one society to another.

Keywords: Civil Society; Democracy; Parties; Market; Social Values.

مقدمة:

تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي؛ إذ يعتبره البعض حلاً للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات، وعقدت عليه الآمال؛ كطريق للنجاح المجتمعي بعد فشل ممارسة الدولة وممارسة السوق المنفردة، والطموح في التخفيف من توحش السوق ومن استبداد وتسلط النظام، ويتوقع من المجتمع المدني أن يحدث نقلة في التحول الديمقراطي؛ بوصفه حاملاً لإمكانيات التغير، ولا يكفي أن ينتقد العجز الديمقراطي، وإنما الضغط والمطالبة بنظام ديمقراطي يمارس في مختلف مجالات الحياة، وتدور النقاشات وتستمر حول المجتمع المدني في طرح قضاياه وتُفسر الآراء بقليل من الاتفاق وكثير من الاختلاف، والمقولات المتناقضة أحياناً والمتكاملة أحياناً أخرى، لتفتح النقاش وتطرح التساؤلات؛ مما يفرض الحاجة لتحليل نقدي يزيل التشويش، ويكشف الغموض، بدءاً من التعريف ونطاق العمل، ومن يدخل فيه ومن يخرج من توصيفه حسب التوجهات الفكرية، وحول

وظائف وعلاقات المجتمع المدني؛ كنظرة أيديولوجية ومنطلقات فكرية، تنزع نحو قيم الحرية الفردية والمساواة، وعلى تقليص فجوة التفاوت الاجتماعي، والحد من سطوة الإعلام وهيمنة الثقافة؛ كآليات تعيق خيارات الفرد، ومن فرض ديمقراطية الأكثرية وعدم مراعاة حقوق الأقلية.

أهمية موضوع الدراسة: تأتي الأهمية من تضمين المجتمع المدني في الكثير من الخطابات السياسية والتنموية، وفي أدبيات المنظمات الدولية، كما فرض حضوره كمفهوم اهتمام العلماء والمفكرين، والنظر إلى أن المجتمع المدني يمثل حلا لما تعانيه المجتمعات؛ كما كان دور الدولة القومية مهماً، ومازالت ثمار المجتمع المدني أقل من المأمول، وحتى لا يرتد ذلك مستقبلاً بخيبة أمل، نتناول أدبيات وممارسة المجتمع المدني على الواقع، وكيفية تنزيله من الفكر والتجريد إلى التطبيق وفق السياق الاجتماعي، وإلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للتعرف على السياق الذي نشأ فيه مفهوم المجتمع المدني، وعن أسباب تزايد الاهتمام به على المستويين الفكري والسياسي، والتعرف على وظائف المجتمع المدني، والرهانات التي توضع على عاتقه، وبما يحمله من مبادئ وقيم.

تساؤلات الدراسة: تناقش الدراسة التساؤل الرئيس: ما إمكانية الرهان على وظيفة المجتمع المدني في المجتمع؟ ومن خلال التساؤلات الفرعية الآتية: ما المجتمع المدني؟ وما السياق التاريخي لنشأته والاهتمام به؟ وما الوظائف التي يراهن عليه القيام بها في المجتمع؟

منهجية الدراسة: نتناول الموضوع برؤية نقدية؛ كمنهجية تلائم موضوع الدراسة، وبعرض الآراء حول المجتمع المدني وممارساته، وما خرجت به بعض الدراسات في مواضيع معينة ومناطق جغرافية محددة وفترات زمنية مختلفة؛ للحاجة لرؤية نقدية تقوم على الجدل والسجال، والخروج من حالة التشويش والتوصل ــلحد ماــ إلى الوثوقيه، وبعيداً عن النظرة الاحتفائية والمبالغة فيها أو تضخيمها.

تقسيم الدراسة: أولاً: تعريف المجتمع المدني.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

ثانياً: المجتمع المدني: السياق الاجتماعي والتاريخي.

ثالثاً: الرهانات على وظائف المجتمع المدني.

أولاً: تعريف المجتمع المدني

يمثل تعريف المجتمع المدني إشكالية كمفهوم اجتماعي "قابل للجدل"، يتسع ويضيق؛ فيعرف بالوظيفة عند البعض، وبالغاية عند آخر؛ فهو عند روسو نقيض المجتمع الديني، ويعرف معهد كاتو المجتمع المدني بأنه يعمل على تقليل دور السياسة في المجتمع، وتوسيع الأسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية،(**إدواردز_٢٠١٥_ص١٨**) ولم يعد الصراع سياسياً أو عبر مؤسسات حزبية أيديولوجية؛ بل صراع ثقافي، والتعدد يقوم على العامل الاجتماعي والثقافي، والوصول إلى السلطة لم يعد هدفاً، وإنما الممارسة عبر المشاركة في صناعة القرار والتأثير على متخذه، ويعرف معهد المدافعة المجتمع المدني؛ بأنه أفضل طريق للعمل السياسي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأنه يحمي من ينتظمون للحد من استبداد السلطة، ويمثل البديل للدولة التسلطية والسوق المستبد، ويعتبر مفكرو الطريق الثالث المجتمع المدني التصحيح لمسار متعاقب من فشل الدولة والسوق، وحلقة لنجاح الديمقراطية الاجتماعية، كما أن المجتمع المدني وحدة وأداة تحليل تكشف الغموض الذي يكتنف النظام الاجتماعي، ويعده البنك الدولي أحد أدوات ومفاتيح الحوكمة، والنمو الهادف إلى التخفيف من الفقر. (**إدواردز_٢٠١٥_ص١٩**).

وهنالك مفهوم واسع للمجتمع المدني يشمل جميع المؤسسات خارج إطار الدولة، من الأحزاب والسوق، والمجموعات التي تدافع عن مصالح محددة؛ كالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال والمؤسسات الدينية والتعليمية والبحثية والطلابية والثقافية والفنية حتى جمعيات الكورس والأندية الرياضية والجماعات المحلية.

وتعريف يركز على الهدف بأن المجتمع المدني هو: " مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية، وتنشأ لخدمة المصالح العامة أو المبادئ المشتركة لأعضائها"؛(**إبراهيم_١٩٩١_ص١٤**) أي أنها طوعية وتتمتع بدرجة من الاستقلال _غير حكومية_، وتتمتع بمكانة وسطى بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، ولا تهدف إلى تحقيق الربح، وما يميّزها أنها تمارس قدراً من الديمقراطية داخلها، وتدعو إلى قبول التعدد والاختلاف وممارسة التفاوض والحوار والوصول للتسويات والصفقات، ويطرح تساؤل عن إمكانية اعتماد مفهوم المجتمع المدني في الكتابات الغربية، والذي يختلف سياق تطوره عن سياق تطور المجتمع العربي،(**الصلاحي_٢٠٠٢_ص٢٩**) وتساؤل آخر ارتبط باستخدام المفهوم وأحد إشكاليته، هل المجتمع المدني بالضرورة مجتمع ديمقراطي؟(**هلال &مسعد_٢٠٠٥_ص١٧**) وتلازم المجتمع المدني والديمقراطية يدعو إلى تعريفها بصيغة التعدد ما دام يتأسس على التعدد، ومادام المجتمع المدني هو حقل تدبير الاختلاف والمطالب المتنوعة، وتُعبر الحاجة إلى المجتمع المدني عن تطور في مسيرة الصراع التاريخي بين القوى الاجتماعية والسياسية، أو هي حالة زمنية عابرة مرتبطة بالشعار الذي سيختفي في القريب. (**شكري_٢٠٠٨_ص٢٥**)

نحن أمام مواقف متباينة عن المجتمع المدني؛ كمفهوم فضفاض يخلق إرباكاً وتشويشاً ويحمل تناقضاً واضحاً، وهو واحد من القطاعات الثلاثة إلى جانب الدولة والسوق، منفصلاً عنها ومستقلاً، وأحياناً يكون متداخلاً معها، ويذهب البعض إلى أن الحدود والعلاقات المتبادلة غير واضحة بينها تتخللها هجائن من أنواع متعددة بشكل متزايد؛ بينما يرى أخرون أن روابط معينة فقط تشكل جزءاً من المجتمع المدني؛ لأنها طوعية وديمقراطية تنطبق عليها مجموعة من المعاير، ويصر آخرون على أن الروابط كافة مؤهلة للعضوية؛ بما فيها الروابط التقليدية القائمة على الوراثة، وهنا" تثار التساؤلات هل العائلة داخل المجتمع المدني أم خارجه، وماذا عن قطاع الأعمال؟ وهل المجتمع المدني محصن ضد الدولة؟ أم هو داعم لإصلاح الجهاز الحكومي، أم أنه يعتمد على تدخل الدولة للحفاظ على

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وجوده؟ وهل هو مفتاح لحرية الفرد من خلال تجربة التعدد المضمونة، أم يشكل تهديداً للديمقراطية من خلال سياسة ذات مصالح خاصة." **(إدواردز_٢٠١٥_ص١٩)**

يرجع تعدد وتباين مفهوم المجتمع المدني إلى الاختلاف في المرجعيات الفكرية والإيديولوجية، واستخدام المفهوم عند الرواد في القرن الثامن عشر يرتبط بنظريات فلسفية وسياسية اجتماعية متميزة عن بعضها، ومختلفة في الغاية والمعنى اللذين يشكلان أساسا وإطارا لاستخدام المفهوم؛ لذا يكون التاريخ الفكري بمثابة العمود الفقري لتوضيح المفهوم والوظيفة التي يقوم بها. **(كومار _٢٠٠١_ ص٤٤)**

ثانياً: المجتمع المدني: السياق الاجتماعي والتاريخي

ظهر مفهوم المجتمع المدني في الفكر اليوناني متلازماً مع قيام دولة المدينة، إذ شكّلت الدولة مفهوماً مدنياً من المجتمع، وحددت متطلبات المواطنة، وظلت الفكرة على نفس المسار في العصور الوسطى، من تداخل بين المجتمع المدني والدولة، و كان هذا التداخل لأن الناس كانوا يعيشون في مجتمع يحتكم للقانون وتحميه الدولة، وفي القرن الثامن عشر بدأ رسم الحدود بين الدولة والمجتمع المدني ليتخذ المجتمع المدني حالة مغايرة، ويصبح المجتمع المدني أداة نقدية لإصلاح الوضع الإنساني من تأثير التغير الاجتماعي، وازدهار اقتصاد السوق، وبفعل أزمة النظام الاجتماعي، وتمايز المصالح وحدت التفاوت الاجتماعي، وعندما حلت مجتمعات محلية من الغرباء محل مجتمعات محلية من الأقارب والجيران، وانهيار النظرية التقليدية للسلطة نتيجة الثورتين الفرنسية والأمريكية؛ ليكون المجتمع المدني من منتجات الدولة القومية والرأسمالية، أو تعبيراً عالمياً عن الحياة الاجتماعية لأفراد عاملين وناشطين في جميع البلدان، وفي مراحل التطور كافة، والتغيير يجري بطرائق مختلفة وفق السياق التاريخي والثقافي، ولما كانت الدولة في البلاد النامية نتاجاً لفترة الاستعمار، ويتميز اقتصاد السوق فيها بالهشاشة، فإن المجتمع المدني في هذه البلدان؛ لا بد أن يكون مختلفاً عن أمثاله في الغرب، واعتبر مفكرو الأنوار أن

المجتمع المدني خط دفاع ضد تجاوزات الدولة غير المبررة على حقوق الفرد وحرياته؛ التي نالها بواسطة الجمعيات الطوعية، وكان ينظم ذاته بروابط ملتزمة بالأهداف والقيم التي تحميه من الدولة، ومن أجل الحفاظ على دوره في مقاومة الاستبداد.

برز التأصيل للمجتمع المدني في فلسفة الحق ونظريات العقد الاجتماعي، وتطور على يد (هيجل)، الذي ميز بين المجتمع المدني بوصفه شبكة من التفاعلات القائمة على العرف والعادات والتقاليد، وبين الدولة كمجموعة المؤسسات السياسية والقانونية؛ التي يمارس المجتمع المدني في إطارها التفاعلات والعلاقات التي تربط بين المواطنين بحسب رغباتهم ومصالحهم، ويعتبر هيجل الدولة روح عارفة فوق مادية المجتمع المدني،(**الصلاحي_٢٠٠٢_ص٢٩**) و"شكل الدولة وطبيعتها هو نتاج للطريقة التي يتشكل بها المجتمع المدني، الذي يقف بين المواطنين والسلطة، ويمثل مصالح المواطنين مع الدولة، والصراعات التي تحدثها تلك العمليات داخل المجتمع المدني تؤدي إلى تدميره في حالة غياب الدولة القوية، ونظرة هيجل إلى وجود الدولة إنما لحماية المصالح العامة_ كما تحددها هي_ من خلال التدخل في أنشطة المجتمع المدني."(**الخشت_٢٠١٤_ص٥٦**) ليكون المجتمع المدني عند هيجل مجالاً موازياً للدولة ومنفصلاً عنها، يأتي هذا التفسير في السياق الاجتماعي والاقتصادي مع صعود البرجوازية، وتوسع الملكية الخاصة والمنافسة، وتزايد المطالب الشعبية بالحرية.

يعتبر (ماركس) المجتمع المدني مجالاً للصراع الطبقي، "خذ أي مجتمع مدني وسيكون لديك دولة سياسية ما، ليست إلا التعبير الرسمي عن المجتمع المدني."(**بالأندية_٢٠٠٧_ص١٥٧**)أي أن الدولة الخلاصة الرسمية للمجتمع، أو هي جزء من المجتمع تنتصب فوقه، وافترض أن المجتمع المدني في النظام الرأسمالي ينشأ بواسطة البرجوازية، ما يجعله أسيراً للبنى الاقتصادية؛ التي لا يستطيع بنفسه تغييرها، والثورة التي تتجاوز الحدود المدنية للمجتمع المدني تكون بذلك ضرورية لإحداث مشروع التغيير"،(**الخشت_٢٠١٤_ص٥٧**) ويخفت الاهتمام بالمجتمع المدني بعد ذلك؛ ليعود إلى المشهد

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

بعد الحرب العالمية الثانية، تحت تأثير كتابات (جرامشي) على المناضلين في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية.

ويرى (جرامشي) المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي، ومن آليات ممارسة السيطرة على المجتمع، ويمكن أن يكون آلية لتغيير أوضاع الفلاحين والعمال عن طريق خلق نظام التحالفات، والمحافظة عليها عبر النضال السياسي والإيديولوجي، والسلطة التي تمارسها الطبقة المسيطرة على غيرها من الممكن الانقلاب عليها، وذلك بتنمية الجمعيات التي تمثل طريقاً بديلاً لتنمية المجتمع، وقوة تمرد ضد ما هو تقليدي، وساحة لإقامة ثقافة وايديولوجية، والمجتمع المدني مؤسسات مهمة في تحديد السلوك السياسي للمواطنين. (**إدواردز_٢٠١٥_ص٢٨**)

وصياغة مفهوم المجتمع المدني جاءت لإبراز تحول أوروبا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية متعلقاً بسيرورة التطور الليبرالي، وظهور الحركات الاجتماعية، ولم تندمج في أي قوة سياسية تقليدية، وأعطى المفهوم زخماً مع تحول المثقفين من مساندة الطبقة العاملة إلى إقامة تحالفات جديدة وقيادتهم لتلك التنظيمات.(**قرنفل_٢٠٠٠_ص٥٤**).

إن فشل آلية السوق والتخطيط المركزي، هو ما دفع إلى التفكير في رؤية جديدة؛ تعالج ذلك الفشل؛ بالشراكة بين القطاعات الثلاثة، مع تخفيض الدولة لنفقاتها واللجوء للخصخصة، والدعوة إلى الديمقراطية المباشرة بديلاً عن الديمقراطية التمثيلية، واكتسبت الرؤية الجديدة زخماً قوياً خلال التسعينات، مع اتجاه الرأسمالية نحو مرحلة العولمة كنظام أظهر حالة انعدام الأمن الشخصي لغالبية سكان العالم، مع غياب هوية جمعية سوى أن العالم مجرد مستهلك، ما زاد من عدم اليقين وهشاشة الوضع؛ فكان لابد من العودة إلى العمل التطوعي؛ لتأكيد التضامن والدعم المتبادل بين الناس المتشابهين في التفكير، ويدعم بعضهم عاطفياً ومادياً، والوصول إلى يقين بأن الحياة الترابطية لها شأن مهم.(**إدواردز_٢٠١٥_ص٣٤**)

أ–المجتمع المدني: العودة والحضور الواسع: برزت مبكراً دعوات تتخوف من الدولة وتغولها، وتدعو إلى اختفائها؛ يقول لينين:" استنتج ماركس من تاريخ الاشتراكية وتاريخ الصراع السياسي أنه يجب على الدولة أن تختفي، وأن الشكل الانتقالي لاختفائها سيكون هو البروليتاريا المنظمة في طبقة سائدة"؛**(لينين_١٩١٨_ص٣٣)** كما عند الفوضوية، وعند المحافظين الجدد "تقوم الرأسمالية الفوضوية بالدفع بالمنطق الرأسمالي إلى الحدود القصوى لإنشاء نظام للرأسمالية المطلقة، بخصخصة كل شيء بما في ذلك الدولة نفسها، فالدولة تنظيم يتعارض في العمق مع منطق الرأسمالية؛ لأن الدولة تعتبر بمثابة الشر المطلق،..، ومن حيث أنه لا وجود لشيء عمومي في هذا المجتمع، فلا حاجة إلى الدولة ولا حتى للحد الأدنى من الدولة،..، في المطالبة بالحرية الفردية والعداء للدولة كجهاز."**(سبيلا_٢٠٠٠–ص٩٣)**.

إن السلطة في حاجة إلى نظام لضبط مفاصل المجتمع وخلق التوازن الضروري فيه، وتزود المعرفة السلطة بما تحتاجه من عناصر التحكم في الأشياء والأجساد؛ لهذا يصبح العقل العلمي أو السياسي عقلاً أداتياً؛ **(أفاية_١٩٩٨_ص٣٣)** ما حمل مدرسة فرانكفورت إلى اعتبار أن الدولة الشمولية هي نتاج التنظيم اللاعقلاني للمجتمع الصناعي، وبأن الشر الاجتماعي متماهٍ مع السيطرة.

يشير(ماركيوز)إلى أنه قد حصل دمج لكل القوى والمصالح الاعتراضية داخل النظام، وتم دون أدنى مقاومة، وعملية الدمج تحصل بدون ضغط واضح_ فالديمقراطية تكرس السيطرة، بقوة، أكثر من الحكم المطلق_؛ فالعقلانية في المجتمع الصناعي تهمش الحرية وتفرم الفرد، ومن ثم الحرية بمعناها الليبرالي باعتبارها تحليلاً لإرادة الفرد؛ لم تعد مع النظام السياسي الذي شيدته العقلية الصناعية حرية فعلية مادام النظام مؤسساً على الضبط والمراقبة، وبالتالي فإن ما يسمى استقلال الفرد أصبح من قبيل الوهم؛ فالنمط الحضاري أنتج ثقافة خاصة تتخذ أشكالاً ديمقراطية، ولكنها لا تستجيب في عمقها للنزوع الديمقراطي للفرد ولا للمضمون الجماعي للثقافة.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وتصل المدرسة النقدية لنتيجة تفضي إلى الانسحاب من دعوة إنقاذ الفرد من انحطاطه من خلال مشروع اجتماعي تغييري؛ لأن سلطة الحداثة التقنية أصبحت محايثة لكل تغيير ولكل تطور، ومادامت معاناة الفرد آتية من الثقافة العامة التي تنتجها الحداثة؛ فإن الفرد حتى لو تشبث بكل ما يملك من قوى يذوب في الكتلة، ويزداد بذلك شقاء ومعاناة. وأمام السيطرة الكاسحة للهوية الواحدة والمطلقة، تلجأ النقدية إلى المغايرة لخلق نوع من التفاوت مع الواقع، وتوفير بعض الحرية على هامشيتها للفرد الواعي. (**أفايه_١٩٩٨_ص٣٧**)

قدم مفكرو أوروبا الشرقية المجتمع المدني إلى النظرية الاجتماعية الحديثة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، في حين كان مايزال مفهوماً محافظاً، ومهملاً، إلى أن بدأ الشغف به مع التسعينيات؛(**كومار_٢٠٠١_ص٣٥**) ليعود المفهوم مع المحافظين الجدد؛ كتيار من المفكرين ينتمون لمدارس فكرية متعددة وتوجهات سياسية متباينة، ويلتقون حول تبني نظام العولمة والترويج له؛ فهم ليبراليون في مجال الاقتصاد ومحافظون في مجال الثقافة، ويمينيون ويساريون جدد في الجانب السياسي؛ يرفضون القوى السياسية التقليدية بيمينها ويسارها، ومطالبتهم بإصلاح النظام الرأسمالي ورفضهم للبيروقراطية الاشتراكية، مطالبين باشتراكية رأسمالية تمثل خليطاً منهما.

يرى(تورين) أن الصراعات تقوم بين الجماعات المختلفة، وتنتهي بالتوافق في حلول وسط، وحالة الفوضى التي تسيرها هي فوضى خلاقة، ويرجع ذلك إلى أن المجتمعات الغربية رغم تعدداتها الثقافية؛ إلا أن العامل الأكثر لتوجه السلوك للأفراد هو الروابط والعلاقات الأفقية، ولذلك يرى المحافظون الجدد أن الوحدة الأولية للمجتمع هي الجماعة، ويشير مفهوم المجتمع المدني للاتجاه المحافظ إلى التنظيمات التقليدية من الأسرة والقرابة والسلالة والطائفة، وتأثر المحافظون الجدد بنظرية النخبة، فيدافعون عن النخبة غير الوراثية؛ بينما كان المحافظون التقليديون يدافعون عن النخبة الارستقراطية القائمة على الوراثة، وإضافة إلى ميولهم للديمقراطية والترابطية التي تجسد التعددية الثقافية على

الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والأيديولوجية، تبرز هيمنة الثقافي على الاجتماعي، يُرجح (تورين) سوسيولوجية الفاعل على سوسيولوجية الفعل، جراء ما حصل من اختلالات التراتب الاجتماعي – السياسي داخل البُنية، وإبراز الفاعل الثقافي الذي تمثله الحركة الطلابية عام 1968_ في بعض الدول الغربية خاصةً فرنسا_، وهو طرحٌ يهدف إلى إظهار أهداف الفاعلين في ما بعد الصِراع، والحركات الاجتماعية طبقية المنشأ، على أ نها"حركة المجتمع، وقدرته الذاتية على تجديد ذاته من خلال آلياته الخاصة بالصِراع الذي يمر بالمفاوضة؛ لينتهي إلى إعادة التوازن" **(بعلبكي_ ٢٠١٢_ ص١٠١)**.

ثالثاً: الرهانات على وظائف المجتمع المدني:

ينشط المجتمع المدني في وسط اجتماعي وثقافي وقانوني يتيح مساحة وقدرة الحركة، وتنوع وظائفه بتنوع مجال اهتماماته؛ فالوظيفة الاقتصادية للمجتمع المدني والرهان على تأمين سبل العيش وتقديم الخدمات في مجتمع تكون فيه الدولة وآلية السوق ضعيفتان، والرهان الاجتماعي على وظيفته تتكمن في تعزيز قيم اجتماعية من الثقة و التعاون، والرعاية الاجتماعية، وتشجع الإبداع في الحياة الثقافية والمحافظة على التراث والتقاليد، ودعم العمل الجمعي والخيري للصالح العام، وصون العلاقات الاجتماعية، أما الرهان السياسي للمجتمع المدني؛ فيكون في مواجهة سيطرة السلطة وتهديد استقلالية الفرد وحق الاختيار، كما يقوم بتوفير قنوات لإيصال أصوات الناس لصانع القرار؛ ليعمل على حماية الحقوق المدنية والسياسية، وتشجيع الشفافية والمساءلة الاجتماعية، وتأهيل قيادات مجتمعية، كما يحمي الممارسة الديمقراطية، ويدعم قيام انتخابات نزيهة وعادلة، ونشر الثقافة المدنية والديمقراطية. **(إدواردز_٢٠١٥_ص٢٥)**.

فما إمكانية أن يقوم المجتمع المدني بتلك الوظائف والتي يراهن عليه القيام بها؟

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

١- المجتمع المدني والرهان السياسي

يمارس المجتمع المدني دوراً مهماً في الضغط على الحكومة وتحديد السياسات، وتقديم رأي وخبرة متخصصة لصانع القرار، وكما يسهم في التنمية السياسية، وتوسيع المشاركة، وتأهيل القيادات الشبابية ممن يميلون للعمل في الشأن العام، ولا يرغبون العمل من خلال الأحزاب؛ ليلعب دوراً في ترسيخ الديمقراطية ومبادئها ويحد من التسلط ويؤمن الحقوق والمصالح العامة، وفي الدول الديمقراطية التي أصيبت بالرتابة والجمود؛ فإنه ينعشها عن طريق الديمقراطية المباشرة، كما يمكن أن يؤثر على الديمقراطية ويشكل تهديداً لها.

أطلق المحافظون الجدد على المجتمعات الديمقراطية الغربية بأنها مجتمعات تعددية، في مقابل المجتمعات الشمولية، التي تشترك في سيطرة الدولة على المجالات المختلفة وعلى المجتمع، وبناء السلطة في المجتمع الأمريكي يأخذ شكلاً بولياركياً، أي يضم عدداً من الجماعات المزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة فيها دون تساو، وتستخدم بدرجات متفاوتة النشاط، ولكن الحقوق السياسية متساوية، ويتخذ القرار عبر التوافق بين ممثلي الجماعات، والحكام في المجتمعات المعقدة هم عادة جماعات معترضة نادراً ما يكون لها مبادرة أو اقتراح ولكن لديها القدرة على رفض اقتراحات الآخرين؛ بمعنى أن المجتمع المفتت تسود فيه عمليات صناعة اللاقرار أكثر مما تسوده صناعة القرار، وصناعة اللاقرار فكرة اجتماعية جاءت من التسوية الاقتصادية؛ فلا يستطيع أي من طرفي الصفقة فرض شروطه على الآخر وتنتهي المساومة بينهما بالتسوية، **(الشرجبي_٢٠٠٩_ص١٢٠)** والمجتمع المدني يعمل على التسويات، وصياغة التوافقات وفق قواعد ومبادئ واضحة.

تخلّي الدولة عن بعض الوظائف التي كانت تحتكرها، وتكتفي بعقد شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ دفع إلى طرح اختفاء الدولة وضعفها مقابل قوة المجتمع المدني، وقصور هذه النظرة يكمن في أن تخلي الدولة عن وظائفها، ولن يكون المجتمع المدني فاعلاً؛ إلا في دولة حاضرة

بمؤسسات قوية ومتماسكة، وبالتالي يتحقق النجاح، والدولة الضعيفة قدرة وكفاءة، هو ما يعيق المجتمع المدني ويضعف نشاطه؛ فلا يقدم المجتمع المدني موقفا ويُكّون رأيا واضحاً حول سياسة الحكومة، وإن تقدم بمشورة ورؤية؛ فلا يمكن أن تطبقها الدولة أو تتقاعس في تنفيذها، ما يفشل المجتمع المدني، ولذلك يكون للدولة دوراً ناظماً بوضع أطر قانونية وآليات تنفيذية وتبني مؤسسات لها القدرة، وتملك الكفاءة في حلحلة القضايا والإشكالات، وكما تقدم الدولة للمجتمع المدني حوافز ضريبية وتمويلية بإجراءات شفافة؛ ليقوم المجتمع المدني بالمشاركة في رسم السياسات العامة وفي الرقابة والمساءلة، ويفرض حضوره ودوره، ليكسب تعاطفاً ودعماً شعبياً، ولأن كلاهما بحاجة للآخر ويتطوران بالتوازي والتناغم، أي أن العلاقة طردية لا علاقة عكسية بقوة طرف يضعف الآخر.

يمثل المجتمع المدني عند آخرين تكتلاً مقابل الدولة ليكون (المزيد من المجتمع ضد قليل من الدولة) أو(المزيد من المجتمع ضد قليل من السياسة)، فالصراع الذي خاضه المثقفون والمنظمات المستقلة والحركات الاحتجاجية، تعارض بعض السياسات العامة، ولكن تظل دون هوية سياسية رسمية أو تحمل توجهاً إيديولوجياً، ويلعب المجتمع المدني دوراً في مواجهة السلطة الاستبدادية واسقاطها؛ كما حصل في أوروبا الشرقية ، وكان المجتمع المدني لاعباً رئيسياً في الربيع العربي، وأسقطت النظام ودولة الأشخاص (شكل الدولة غير المؤسسية المرتبطة بالأشخاص أو العائلات)، ولم تنجح بعض الحركات الاحتجاجية في تحقيق أهدافها؛ لأن سياق التشكل التاريخي والحضاري للمجتمعات يختلف، ولذلك لا يجب أن يُقارن سياق تشكل المجتمعات الأوروبية بسياق تشكل المجتمعات العربية، فقد عاشت المجتمعات الغربية مخاضًا تاريخيًّا طويلا لتحقيق بنائها القومي الديمقراطي، الذي ينتج الأغلبية الحاكمةَ له، وتتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية والتعددية واستقلال القضاء، **(الجابري_١٩٩٣_ص٨)** فدور الدولة يأتي من التأطير القانوني والتنظيمي، ودور المجتمع المدني بممارسة الضغوط والمساءلة

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

الاجتماعية لضمان سير الحكومة على الطريق الصحيح، ونناقش علاقة المجتمع المدني بالعملية الديمقراطية وعلاقته بالأحزاب السياسية.

أ-المجتمع المدني و ترسيخ الديمقراطية: إن الحركات الاجتماعية تشكلت_ غالباً_ في ظل مجتمعات تحكمها أنظمة ديمقراطية فرضت قيوداً على الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، وتحد من حرية التعبير والمشاركة ومن تدفق المعلومات، (**Tilly_٢٠٠٧_**) والواضح أن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، تبقى علاقة طارئة؛ فلم يكن تفكير رواد النظام التمثيلي يسمح بطرحها، ويكون مطلب المدافعين عن الديمقراطية المباشرة، ويوجد داخل مسار الديمقراطية؛ لا بداخل لحظة الليبرالية، ويرتبط بهاجس الديمقراطية التشاركية وديمقراطية الحوار والتداول.(**طارق_٢٠٠٩_**).

يقوم المجتمع المدني بترسيخ الديمقراطية وتثبيت دعائمها وتوسيع المشاركة المدنية والسياسية، ويشير (بوتنام) إلى انحسار وضعف المجتمع المدني الذي يؤدي إلى غياب" الالتزام المدني "و" الثقة الاجتماعية"(**Putnam-٢٠٠٠**)؛ كمفهوم يقابله عند (فوكوياما) "ثقافة الثقة" وعند (جيدنز) "علاقات التعايش التكافلي"، بينما تطرح (بيرمان) خلاف ذلك من أن المجتمع المدني القوي يمكن أن يشكل كعب أخيل، ونقطة ضعف خطرة، منطلقة من دراستها للمجتمع المدني في فيمار بالعشرينات والثلاثينات وكشفت تعدده وقوته، والتي يُعتقد أنها تشكّل دعامات الديمقراطية، ولم يخفق في توطيد الديمقراطية والقيم الليبرالية؛ إنما قام بتخريبها أيضاً، وأن المؤسسات السياسية الضعيفة كانت عاجزة عن الاستجابة للمطالب؛ التي كانت تطرحها المنظمات الكثيرة عليها دفعة واحدة، مما أدي بالمنظمات إلى نقل ولاءاتها لتنظيمات شعبوية وللحزب النازي، ومهدت الطريق للحزب لبناء ماكنة سياسية وديناميةً؛ حتى في الديمقراطيات الراسخة والمؤسسات السياسية القوية، هنالك أسباب للشك في ما يتعلق بالمجتمع المدني بأنه كلما زادت منظماته كان ذلك أفضل، وحذر البعض من أن انتشار المنظمات التي تعمل من أجل مصالح محدّدة في ديمقراطيات ناضجة، يمكن أن يخنق عمل المؤسسات

التمثيلية ويشوّه بصورة منهجية نتائج السياسات المتبعة لصالح الأثرياء وأصحاب الحظوة، ولصالح الأكثر تنظيماً، وإصابة الديمقراطية بتصلب الشرايين والأنسجة مع استمرار منظمات الدفاع عن قضية ما وجماعات الضغط في تكاثر، كما أحدث صعود (ترامب) من خارج النخبة السياسية وعن طريق الانتخابات الديمقراطية أرباكاً للوضع السياسي الداخلي الأمريكي، وشكل تهديد لعملية الديمقراطية بالتحول إلى الشعبوية، وبينما تتمتع اليابان بديموقراطية مستتبة مع مجتمع مدني ضعيف نسبياً، وفرنسا العريقة في الفكر الليبرالي والديمقراطية الراسخة، يلعب المجتمع المدني دوراً ثانوياً؛ إذ تتكفل الأحزاب والانتخابات بضمان الديمقراطية غير المباشرة، والليبرالية الفرنسية صنعت تاريخاً عالمياً في حين الليبرالية الأمريكية ظلت حدثاً لا تتجاوز أهميته المحلية إلا قليلاً، وفي إسبانيا مازال المجتمع المدني ضعيفاً.(**كاروثرز_٢٠٠٠_ص٣٠**) ما يؤكد أن الديمقراطية أنماط مختلفة، تختلف في أمريكا عنها في مجتمع آخر، ويدحض مسيرة الديمقراطية الأمريكية." فلا بد أن نكون أكثر تاريخية في الفهم والمقاربة؛ فمفهوم المجتمع المدني واستخداماته المتنوعة والمتعددة جداً حدّ التباعد، يثبت أهمية أخذ السياق التاريخي والظروف الاجتماعية لنشأته وتطوره في الاعتبار".(**كومار_٢٠٠١_ص٤٣**).

تتبنى الدراسات في الدول العربية المجتمع المدني كمفهوم لتحليل ما تشهده من تحولات اجتماعية وسياسية؛ كما تتبناه شعاراً لبناء مستقبل ديمقراطي تعددي، وتقدم تصوراً لمستقبل المجتمع العربي يشبه المجتمع الأوروبي الحديث، دون أن تعمل على ربط ذلك بمدى التشابهات، وطرح الاختلافات والتمايزات بينهما، ويذهب البعض إلى وجود اختلافات جذرية بين المجتمعات الأوربية والعربية، وهو ما يحول دون قيام المجتمع المدني أو فاعليته، دون أن يسبقه تحولات عميقة وجذرية، وهذا لن يحدث مالم يكن هنالك تطور نوعي خارج بنية المجتمع المدني والتي يتميز بها كما ظهر في أوروبا؛ كما أن سياق التشكل التاريخي والحضاري للمجتمعات في أوروبا الشرقية قبل العهد السوفياتي، وفي ظل النهج النيوليبرالي الذي أخرج تلك المجتمعات إلى التعددية الليبرالية؛ لا يجب أن

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

يُقارن بسياق تشكل المجتمعات العربية، ولا يحرص هذا النهج ذاته على دعم الأنظمة العربية المستبدة سياسياً ونخبها المحافظة أيديولوجيًّا، وقد عاشت تلك المجتمعات مخاضاً تاريخيّاً طويلاً؛ لتحقيق بنائها القومي الديمقراطي، الذي ينتج الأغلبية الحاكمةَ له، وتتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية والتعددية واستقلال القضاء".(**بعلبكي_٢٠١٢_١٠٥**)

يحمي المجتمع المدني الحريات الفردية والديمقراطية، كذلك يمكن أن يجعلها أسيرة المصالح الخاصة، كما أن الطائفة قد تدعوا للديمقراطية، ويمكنها أن تدمرها بمبدأ التجانس القومي أو الديني،(**تورين_٢٠٠٠_ص٣٠**) ولا يكون المجتمع المدني دائماً داعماً للديمقراطية؛ فهناك منظمات تفضل التركيز على الدفاع عن مصالح أعضائها الثقافية والدينية والاقتصادية، أما الذين يحملون الالتزام الديمقراطي، فجذورهم ضعيفة شعبياً، ويتوفر لهم أنصار في النخبة الحضرية، لذلك فتأثيرهم محدود في المجال العام والعمل المدني الشامل المبني على قاعدة عريضة، هذه القاعدة العريضة إن ظهرت فهي لحظية في الأزمة، ويصعب استدامتها، والاعتماد على المانحين الخارجين، يفتح باب الشك حول "الأجندات الخارجية" ما يعرض المجتمع المدني للهجوم ويجعل منه هدفاً للنقد، والمعونة الرسمية مرتبطة بأجندات ومصالح سياسية مع السلطة الحاكمة، وهذا ينفي التجرد التام في مجتمع مدني مُسيس، كما أن التمويل لمنظمات ضعيفة على مستوى القواعد الشعبية وتحصل على تمويل محلي، وتنقصها الشرعية المحلية، ما يسهم في عدم الاستقرار السياسي، وتراجع الممارسة الديمقراطية.

المجتمع المدني؛ كعلاقات ومؤسسات يوفر بيئة تعمل بمعايير وقيم إيجابية، ووسائل لتحقيق هدف وغاية المجتمع؛ فكل تعميم يواجه بعشرة الاستثناءات على الأقل، فالوصول للإجماع الديمقراطي لا يكون دون نظم ترابطية ومجالات مستقلة توفر آليات وبنى وسيطة من خلالها تقوم المشاركة السياسية والمساءلة، ومقاومة الحكم التسلطي حتى في مجتمع مدني ضعيف نسبياً، وأيضاً يلعب المجتمع المدني دوراً رئيساً في إعادة النظر في طبيعة المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، فإن بدت الديمقراطية

جامدة، والمواطنون سلبيين وبعيدين عن المؤسسات السياسية، فالخطأ ربما يكمن في حالة البنى والممارسات الخاصة بالمجتمع المدني.(**كومار_٢٠٠١_ص٣٥**)

ب- المجتمع المدني والأحزاب: يتداخل المجتمع المدني والدولة وتظهر منطقة توخميه يطلق عليها المجتمع السياسي من الأحزاب والتنظيمات السياسية والبرلمانات، ولتحديد مكونات المجتمع المدني ومجال نشاطاته هناك موقفان: **الأول:** يرى أن المجتمع السياسي من مكونات المجتمع المدني، لأنه يحدث تأثيراً في السياسة من خلال الترابطية والمناقشة المفتوحة والتداول في المجال العام، فالمجتمعات الديمقراطية اعتمدت على جذورها الممتدة زمنياً لفترة سابقة في المجتمعات الطوعية المستقلة في أوساط الجماهير؛ فجمعية التضامن في بولندا كانت نقابة عمالية وحزباً سياسياً تحت التأسيس، كما أن الحركات الاجتماعية تخفي في العادة أجندة سياسية، وفي بلدان ذات نظم حزبية ضعيفة، أو أن الأحزاب محظورة كما في دول الخليج، أو لا يسمح للأحزاب بالقيام على نطاق محلي، وتقوم تحالفات من الأحزاب والنقابات والفلاحين لتكون مؤثرة في الحشد والتعبئة وفي الترابط بين أقاليم الدولة، كما تكون طبيعية عند مرحلة الانتقال الديمقراطي كما في دول المعسكر الشرقي والدول العربية، لذلك يعد الترابط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي حاجة طبيعية وضرورية ومفيدة، وخاصة في فترة جمود الديمقراطية التمثيلية وإعادة إنتاج نفسها وبقاء قضاياها دون حسم، ويكون التوازن هنا بين الديمقراطية التمثيلية والمباشرة ولصالح الديمقراطية المباشرة، ويعمل المجتمع المدني علي التأهيل السياسي للمواطنين، وتقديم القادة في المجالات المختلفة أهمها السياسي والإداري مثال (هافل) في بولندا، وأيضاً القادة في تشيلي والفلبين والبرازيل (الرئيس لولا)، فيتحركون من منظمات غير حكومية نحو الحكومة. **أما الثاني:** وهو الذي لا يدرج الأحزاب ضمن المجتمع المدني، والفارق بينهما من أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة، وتقوم بكافة الأعمال والتدابير التي تراها مناسبه لتحقيق ذلك؛ بينما المجتمع المدني أقصى ما يطمح إليه هو مراقبة العنف البدني الشرعي، وكما

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

في جمعيات حقوق الإنسان؛ حتى لا يستعمل استعملاً اعتباطياً أو مصلحياً، وأما الرغبة في احتكار هذا العنف فلا يطالب بها أي من مكونات المجتمع المدني، وأن ممارسة الإضرابات والاحتجاجات وتدخلها في التوجهات السياسية العامة للبلاد، فإن هدفها ليس القبض على زمام السلطة السياسية، بل التأثير علي توجهات السلطة ومراقبتها عبر المساءلة الاجتماعية.

إخراج هذا الفريق للأحزاب من المجتمع المدني تنطلق من مخاوف التأثير المفسد للسياسة على المجتمع المدني، ويفترض أن تكون مستقلة عن المصالح السياسية الموالية لحزب ما، لتؤدي وظائفه في تدعيم الثقة والتسامح بين الأحزاب السياسية المختلفة، وتركز هدفها على الصالح العام، ولن تنجح المهمة إلا إذا كان مستقلاً عن الأحزاب، والدخول معها في تحالفات يضع شعار عملها للمصلحة العامة في خطر." إن المنظمات غير الحكومية تعمل في قطاعاتٍ مجتمعيةٍ جزئية، وتتلمس مصالحها المشتركة ومساهمتها المشتركةَ في قضايا المجتمع بشكلٍ عام، و(أن تأطيرها)ليس تأطيرًا لأحزابٍ أو للاتحادات النقابيةٍ، وإذا تم الخلط بين هذه الجوانب، فسوف تكون النتيجة أن تخسر هذه المنظمات خصوصيتها، كما تخسرها النقابات والأحزاب، وبالتالي تفقد جميعًا مساهمتها في عملية دمقرطة المجتمع". **(بشارة _٢٠٠٨_ ص٢٣)**.

ويرفع شعار "نحن تعبنا من السياسة"، والمجال السياسي للدولة والحكومة التي تتنافس الأحزاب ديمقراطياً للوصول إلى الحكم بخلاف المجتمع المدني الذي لا يسعى للحكم بل للتأثير في القرار السياسي، والنظرة السياسية للمجتمع المدني ليس لمن يحكم؛ إنما كيف يحكم، وتكون الثقة أداه لحركة المجتمع المدني وتساعد على تخفيف التوترات، فإن التلون- النفاق عند إدواردز- أداة التلين بالنسبة للأحزاب، وتغيير مبادئها وتحالفاتها؛ لكسب أصوات تمكنها من الحكم.

وتأتي النزعة المضادة للسياسة من الاعتقاد بأن المجتمع المدني قادر على تنظيم نفسه بنجاح دون الحاجة للدولة أو تدخلها، وقد يكون هذا صحيحاً في مجتمع محلي صغير؛ لكن ليس على

مستوى وطني، وسيكون أقل تأثيراً في أنظمة الحكم العالمية؛ على الرغم من تزايد الأهمية للديمقراطية المباشرة في" ملء الفراغ"، وبما أن الدولة خارج نطاق المجتمع المدني، يكون النشاط السياسي اللاحزبي داخله، ويبقي كل شيء بين هذين النقيضين موضوعاً للخلاف، والحل أن تكون الأحزاب داخل المجتمع المدني عندما تكون خارج السلطة، وخارجة عنه عندما تكون في السلطة.

٢- المجتمع المدني والرهان الاقتصادي

يقدم المجتمع المدني بأنه ضمان لنجاح النمو الاقتصادي، ويسهم في السياسة الاقتصادية والخطط التنموية، ونمو المشروعات الخاصة، ويضمن أن الدولة لن تخنق الاقتصاد، ويحمي حقوق العاملين والمستهلكين، ويكشف عن الغش والتلاعب والفساد، والرهان عليه بهذه الوظيفة الاقتصادية يتوقف على درجة قوته؛ على الرغم من أن التجربة الكورية الجنوبية قامت على عاتق مجتمع مدني مقموع وقطاع عمالي محاصر، ولم يشهد المجتمع المدني ازدهاراً إلا في الثمانينات؛ عندما شعر النظام الحاكم بالاطمئنان أرخى قبضته عن المجتمع المدني، ولا فضل للمجتمع المدني في بناء أسرع الاقتصاديات نمواً، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى النقيض من ذلك بنجلادش التي تعرف كماً وتطوراً في المنظمات غير الحكومية وجماعات الدفاع عن قضية معينة ومنظمات الخدمة الاجتماعية التي تنشط على المستوى الوطني أو المحلي، هذه الثروة لم تترجم إلى ثروة للشعب؛ لتظل بنجلادش من أفقر بلدان العالم.

تحولت الدول الغنية في خيارات دعمها للمجتمعات الفقيرة ؛ إذ صارت تركز على دعم ما يُسمَّى برامج تخفيف الفقر، وصار تنفيذ البرامج يموَّل عبر منظمات المجتمع المدني، وتتجاوز الدول المانحة بهذا التمويل دور الدولة، بعد اتهامها بالفساد والإفساد، وتركِز على دور هذه المنظمات وفاعليتها؛ بزعم أنها تقوم على الطوعية والشفافية، وأنها أقرب إلى الناس من الإدارات الحكومية،(**الكامل_٢٠٢١**) واختلاف أهداف الدول المانحة التي تختار النخب المحلية الناشطة فيها؛

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

في الغالب، لا تكون ميولُ تلك النخب تطوُّعيةً، ولا تنم تدخلاتها المتنافرة لتخفيف الفقر عن إحساسٍ مرهفٍ بمشاكل الفقراء؛ لاسيما وأن الفقر قد تسببت فيه سياساتُ الأنظمة المدعومة من تلك الدول". (**بعلبكي _٢٠١٢**).

ويمكن للمجتمع المدني أن يكون شريكاً طبيعياً لاقتصاد ناجح، فعندما يحصل المواطنون على مستوى معيشي مريح؛ توفر له قدراً من التعليم والموارد لدعم الانتساب والمشاركة المجتمعية، ويمكن أن يدفع المجتمع المدني بعملية التنمية بإتباع سياسة اقتصادية سليمة وزيادة الرقابة والشفافية وتدفق المعلومات، ومع أن طريق التنمية ليس بهذه السهولة والبساطة، وليس مفروشاً بالضرورة على بساط المجتمع المدني؛ فيمكن أن يتعايش مجتمع مدني قوي مع اقتصاد ضعيف نسبياً، والعكس أن يتعايش مجتمع مدني ضعيف مع اقتصاد قوي.

يرى البعض أن الإفراط في المجتمع المدني؛ يمكن أن يكون ضاراً اقتصادياً، كما كانت مدرسة البنائية تنظر إلى أن الديمقراطية ستعزز احتمال النمو والرفاهية، وكثير من الدلائل لا تؤكد ذلك النموذج الارتجاعي، أو بناء النمط الخطأ منه؛ فدول أمريكا اللاتينية المعروفة بنقابات عمال هي دعامة المجتمع المدني هناك، وكانت واحدة من عقبات الاستقرار الاقتصادي، وعائق في طريق التنمية. (**كاروثرز_ ٢٠٠٠_ص٣٣**).

وتحقيق أهداف مثل الحد من الفقر، والمنافع والخدمات الاجتماعية؛ ماتزال مخيبة للتوقعات، ولم تحقق المرجو، ونشهد تراجعاً في مسار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ مع أن للديمقراطية فضلا لتقوية عقود اجتماعية وتحالفات سياسية يسهل متطلبات التنمية، ولا يوجد دليل على أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية تستلزم حكماً تسلطياً مع وجود تجارب مثل كوريا الجنوبية والصين؛ بينما تذهب دراسات إلى أن المجتمع المدني له أثر على الجانب الاقتصادي.

أ- المجتمع المدني والسوق: توجهت الدولة إلى عملية الخصخصة، والتي تقوي حرية السوق وقطاع الأعمال؛ ليقوم المجتمع المدني بشكل بارز لملء الفراغ الذي خلفته العملية، وبالتالي فإن أجهزة الدولة تكون قوية ومهيمنة بالقدر الذي ترضي تطلعات وآمال أكبر عدد من المواطنين، وكل تقليص في أدوار الدولة الاجتماعية؛ لا بد أن يكون من نتائجه تقلص في مراقبتها للمجال السياسي والثقافي، والحدود ملتبسة بين المجتمع المدني والسوق، ومازالت أقل وضوحاً خاصة في المجتمعات التي لم يتطور بها السوق بشكل جيد، وحول هذه العلاقة هنالك اتجاهان: **الاتجاه الأول:** يخشى على نقاء الروح المدنية من أن تضمر باتصالها بالسوق، **والاتجاه الثاني:** يرى أن قطاع الأعمال جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني ويشدد على ضرورة ازدهار قطاع الأعمال_ على الأقل ازدهار العلاقات بين الملكية الخاصة ومؤسسات أعمال السوق_، وهذ الاتجاه امتداد لـ(جون لوك) الذي يجعل النشاط الاقتصادي الخاص ضمن المجتمع المدني، ويظهر صداه باستخدام المؤسسات غير الربحية في تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية، وكذلك مع صعود الرأسمالية الخيرة، أو المشاريع الخيرية، والتبني المتزايد بالتفكير والأعمال وآليات السوق من خلال الجمعيات الخيرية والوقفية. والاتجاه الأول ينظر إلى المجتمع المدني بوصفه ظاهرة سياسية تدخل مزودي الخدمة ضمن القطاع غير الربحي في السوق وتصر على استقلالية مجموعات المواطنين عن المصالح الاقتصادية كافة؛ على أن المجتمع المدني هو مجال الحياة_ أي ساحة خالية من الأسواق_ تخفض فيها قيمة العملة، كما خلصوا إلى أن المجتمع المدني المتميز عن الاقتصاد، ويصبح وحدة المحور لنظرية سياسية اجتماعية نقدية في اقتصاديات السوق، ومن الصعب أن تُبين وحدة هذا الاختلاف، بمثل هذه الطريقة المحكمة فمؤسسات الأعمال وروابط المصالح الاقتصادية بين المسلمين والهندوس في الهند لها دور في تخفيض العنف بين الطوائف، وكذلك ارتفاعها، وأيضاً ما تقوم به أو توفره المشاريع غير الرسمية من حيز لإنشاء منظمة مستقلة، وكما يكون القطاع الاقتصادي الرسمي صغيراً جداً في المجتمعات النامية، والعلاقات متشابكة بين قطاع الأعمال والمجتمع المدني ويصعب فكها، والتمييز بين نشاط يسعى للربح لمشاريع فردية، وبين الدور السياسي والمدني لجمعيات

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

رجال الأعمال من تشجيع التعاون وبناء الثقة، وتمثل أعضائها والدفاع عنهم. (**إدواردز _٢٠١٥_ ص٥٣**).

وعموماً فمنطق السوق يحركه الحرص على التراكم والامتلاك للسلع الفردية، ودون اعتبار لما سوف يسببه ذلك من آثار في المستقبل، إما بالمعنى الإيجابي لزيادة ثروة الأمم(اليد الخفية لسميث)، أو بالمعنى السلبي من ظهور الأزمات والمظالم، وزيادة التفاوت الاجتماعي والصراع الاجتماعي والأضرار البيئية والتي لا يُحاسب عليها أحد، كما أن السوق يدمر نفسه بنفسه، ويفتقر إلى آلية ضبط النفس؛ فلابد من دور للدولة والمجتمع المدني في ذلك.(**أوفه_٢٠٠١_ص٥٥**).

فالركض اللامحدود وراء الربح، الذي يشكل أساس سياسات النيوليبرالية، ويهمل السياق التاريخي الذي تطبق فيه هذه السياسات، وتنطبق هذه الأفكار على المجتمعات الغربية الرأسمالية، وتكون المجازفة في تطبيقها على المجتمعات غير الرأسمالية الغربية الأوربية في ظل الأوضاع القائمة للدولة الهشة، وعدم الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، ولم تستكمل الدولة القومية بناءها، ولم تختفِ البنى التقليدية في ممارستها وثقافتها اللاديمقراطية، مجتمعات أخذت بالشكل للدولة والديمقراطية، وقبلت بالانتخابات ليس من أجل الوصول للسلطة، ولكن للوصول للدولة وقبولها للديمقراطية؛ كعمليات، وليس كمنظومة قيم وممارسة وثقافة.(**الشرجبي_٢٠٠٩_ص١٢٤**).

٣- المجتمع المدني والرهان الاجتماعي

ينظر البعض للمجتمع المدني على أنه من وسائل إعادة بناء قيم تقليدية أخلاقية؛ بينما ينظر أخرون إليه كوسيلة لإعادة خلق مجتمعات كاملة، وحذر(فيبر) من إضفاء ملامح رومانسية على تأثير هذه المنظمات، فهل العمل المدني والتطوعي هو أفضل سبيل لإصلاح المجتمع؟ (**إدواردز_٢٠١٥_ص٤٠**).

أ- المجتمع المدني والقيم الاجتماعية: يحمل المجتمع المدني قيماً أخلاقية وإنسانية من التعايش والتسامح، وعدم الاستبداد والتسلط، قيم ثقافية تمارس داخل المجتمع المدني، وفي الحياة الاجتماعية العامة، لذلك تدرج العائلة والأسرة والمدارس والجامعات كمؤسسات تربوية وتعليمية ضمن المجتمع المدني؛ لأنها تقوم بغرس الثقافة المدنية والديمقراطية، وترسخ مبادئ ومعايير تمثل قيماً إنسانية بالفطرة؛ فعند(روسو) المجتمع المدني هو ضد المجتمع الديني الكنسي، وفي الحياة العامة المدني هو المهذب والأخلاقي والمتسامح، ونقيض البربري والمتوحش، وفي العالم العربي والشرق يعني المدني نقيض العسكري، ووظيفة القوة والسيطرة السياسية، ونقيض القوي الشمولية والاقصائية الدينية أو العلمانية أو الحداثية، فهل يعني مجتمع مدني قوي، أن يكون المجتمع قوياً؟ وهل العلاقة طردية أم عكسية؟ فالروابط العرقية والطائفية والجمعيات الدينية تكون قوية الفاعلية، وفي الانتساب إليها، ولكن لا تعمل للصالح العام؛ بل لمصلحة الجماعة أو الفرد لجلب المصلحة الخاصة، ولا تقر بالتسامح وحق الاختلاف والتعدد، ما يجعل المجتمع المدني قوياً، وكما أن المجتمع المدني يحمل قيماً إنسانية كونية، ويعمل ويناضل من أجل تلك القضايا متجاوزاً الجغرافيا والحدود السياسية، وهنالك منظمات المافيا والإرهاب تنشط وتنتشر عالمياً، وبعضها تعتمد العنف والتمييز ولا نكرس الديمقراطية في ممارساتها، وفي المجتمع عامة فيه من يعمل لمصلحة خاصة، ولا يمارس البعض الديمقراطية، أو لا يناهض الفساد بل يمارسه، ولذلك لابد من تحالف الأخيار؛ لأجل الخير والصالح العام، وفضح الأشرار أعداء المصلحة العامة.

والقول أن المجتمع المدني يمثل الصالح العام تمثيلاً متأصلاً فكرة خاطئة فالمصلحة العامة فيها كثير من الالتباس فالهواء النظيف وحماية البيئة مصلحة، ولكن التصنيع والاستثمار للحصول على الطاقة والخدمات الاستهلاكية مصلحة عامة، وبين حرية التعبير والرأي والنقد وبين الشتم والقذف والتشهير، أو القضايا التي تحملها منظمات كقضايا خاصة وتغالي في التركيز على برامجها الخاصة إلى

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

حد قصر النظر، ولا تأبه بالموازنة بين الرؤى المختلفة إلى الصالح العام، فالحد بين المصالح الخاصة والعامة يكون كغربال تسمح بالنفاذ وتقبل تفسيرات مختلفة،(**كاروثرز_٢٠٠٠_ص٣٣**) وقد تقوم الصراعات وتخاض النضالات داخل المجتمع المدني نفسة، وليس بين المجتمع المدني من جهة، والأشرار من جهة ثانية، وكذلك يولي المجتمع المدني المصالح الخاصة اهتماماً بالغاً؛ فالنقابات دعامة المجتمع المدني تعمل لحماية مصلحة أعضائها، وقد تكون مطالب لامادية؛ لبعض منظمات المجتمع المدني إذ تنادي بمبادئ وقيم، لكن الكثير منها يبحث عن مصالح خاصة ضيقة أو تكون غايات ابتزاز دنيء، وقد تفتقر بعض المنظمات لمصادر تمويل محلية، أو لها قاعدة حقيقية بين المواطنين، وخاصة في البلدان التي مازالت في حالة الانتقال الديمقراطي؛ فتقع تحت سيطرة نخبة ليس لها ارتباط بالمواطنين، وتعتمد على تمويل خارجي، وهنالك منظمات تتلقى تمويلاً من الحكومة، تصفها (سكوكبول) بـ"ديمقراطية منقوصة" لأن الجمعيات المعنية بقضايا محددة، تضخم قضيتها ما يدفع إلى اتخاذ سياسة متحيزة لصالحها،(**إدواردز_٢٠١٥_ص١٣٢**)وقد تم إعفاء الحكومات من مسؤولية الالتزام بسياسات الرعاية الاجتماعية، واستبعادَ مسؤولية المجتمع المدني عن إحراج الحكومات بمتابعة سياساتها وتقييمها، وبذلك تكون شاركت – بقصد أو دون قصدٍ –في انحرافها عن مبرِر وجودها؛ كضمائر للجماعات المعرضة لخطر الإفقار، وكمؤسساتٍ معنيةٍ بمساءلة الحكومة؛ فجعلتها متكيِفة مع توجهات الحكوماتِ، ومستوعِبة لتململ الناس من سياساتها. (**بعلبكي _٢٠١٢_ ص١١**).

توصل(بوتنام) إلى أن التنوع المتصل بالتمركز العرقي في أمريكا ينتج عنه ميل إلى خفض التضامن ورأس المال الاجتماعي، وهو ما يتعارض في المدي القصير مع زيادة الجمعيات الأهلية العابرة للإثنيات،(**Putnam-٢٠٠٠**) ويطرح المنتقدون لـ (بوتنام) أنه أخطاء في دمج القيم المدنية بالقيم الليبرالية، وأن الحياة الترابطية أداة تعميم لمعايير يمكن أن تكون مسيطرة، ولكنها ليست بالضرورة ديمقراطية.

ودور المجتمع المدني في فرض التسويات الخاصة بإتباع قواعد وسلوك طوعي وتنظيم ذاتي واستقلالية؛ تبرز وظيفته في دعم التماسك والسلم الاجتماعي، ونجاحه يشكل عائقاً أمام التشظي والتمزق، ويذيب الاختلاف العرقي والديني والمذهبي والجنسي، ويشعر الجميع بالولاء؛ كأعضاء في كل متكامل أوسع انسجاماً، يمثل" نضجاً أخلاقياً" في تقبل الأخر والتعايش معه كمواطنين يسعون للخير العام، وكما يصبح التهميش والإقصاء والتمييز مجافٍ للمواطنة من الأصولية والعنصرية وكل صفة تعبر عن نفسها بالعنف وتؤمن بذلك، وليشكل المجتمع المدني نظرياً سياجاً شاملاً من المعايير والقيم أمام تلك المعوقات والتهديدات للمجتمع.

ب–المجتمع المدني والنظام الاجتماعي: يمثل الاستقرار والاندماج الاجتماعي الخطوة الأولى للتنمية، ورفع المستوي المعيشي، وفرص الحصول على الخدمات، والعدالة والكرامة والمشاركة كحقوق للمواطن، وما يقع على عاتقه من واجبات، والهوية المجتمعية تتشكل أساساً من التعدد، والمواطنة تمارس من مشاركة كافة شرائح المجتمع دون تمييز بحسب العرق أو الدين أو اللون أو النوع الاجتماعي، يصف (توكفيل) المجتمع الأمريكي بأن لديه نزعة قوية لتشكيل روابط وجمعيات، وهنا يكون المجتمع المدني جزءاً من المجتمع، ومختلفاً عن الدولة والسوق، ومع ذلك فالصين تتقدم مع ضعف الحياة الترابطية_ حسب المفهوم الغربي للترابط الاجتماعي_، وفي أمريكا مجتمع مدني فاعل ؛وما يزال الاقصاء والتمييز قائم.

يصر البعض على أن المجتمع المدني، يرسخ ويعمم الثقة والتعاون، ويتم فيه تعلم المهارات، وتطور القيم والولاءات، ونبذ العنف، وطريق لعقلنة السلوك، وتصب المعايير المعممة في فاعلية الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية هي الإجماع حول الأهداف السياسية، وتضع (بروزنيلام) فضائل الديمقراطية "السلوك المدني"، أو معاملة الناس سواسية، وبإنصاف أو الوقوف ضد الظلم التعسفي، صحيح أن الانتساب للمجتمع المدني والتفاعل المنتظم؛ يقوي السلوك المدني، والدافع للتعاون يقوي

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

الانصاف، لكن أن الانتساب إلى المجتمع المدني يولد فعلاً هذه الفضائل أمر مختلف عليه وفيه نظر؛ فركيزة العمل التطوعي هو الحماس؛ وليس بالضرورة حراكاً مدفوعاً برؤية اجتماعية، كما أن المجتمع المدني ساحات للطموح الشخصي والسلطة، وهو ساحة للخدمة والتضحية؛ فالمجتمع الصالح يعتمد على ماذا يعمل المتطوعون، ولماذا يعملون؛ وليس على منهم؛(**Rosonblum_١٩٩٨**) فالتنظيمات الدينية والطائفية بعضها تحث على العنف ضد الآخر، وليس هذا فقط، وكذلك الآثار الأخلاقية الغامضة للتنظيمات غير العنفية، وبشكل عام تكون السياسة الجماعية الخاصة بالهوية_ لها وجهات نظر وأهداف وخصائص مختلفة_ منغلقة ومعادية للمساواة ولا تتوافق مع المبادئ المدنية من التسامح وحق الاختلاف والاعتراف بالفروق، (**أوفه_٢٠٠١_ص٧٦**) وهو النتيجة الحتمية؛ فالتعددية يفترض أن يحميها المجتمع المدني؛ فهو عالم الخصوصية والمكان الذي نستطيع أن نجد فيه موطناً بغض النظر عن من نحن ومن دون طلب إذن من أحد.

توصلت دراسة إلى أن الجمعيات التي تربط المصالح والنشاط الاقتصادي للهندوس والمسلمين كانت عاملاً في تقليص العنف بينهم، والتعامل بنجاح في إدارة أعمال الشغب حال وقوعها،(**Varshney-٢٠٠٠**) ولذا فإن الاشتراك الإثني بجمعية واحدة يلعب دوراً في تقليل وقوع العنف والتوسط في مصالح الجميع؛ على خلاف الجمعيات الحصرية لإثنية واحدة؛ ترفع من احتمال العنف، ولا تستطيع التوسط أو تصل إلى تسويات ممكنة بين الإثنيات، وكما أن لها أهمية في تحديد أثر المجتمع المدني في أهداف اجتماعية أوسع، والتأثير في المعايير الاجتماعية الإيجابية، ومع قوة هذه الحجة؛ إلا أنها لاقت نقداً مفاده أن التغيرات الاجتماعية كالوظيفة والصناعة والهجرة ومسؤوليات الدولة مهمة في وتيرة وقوع النزاعات تماماً؛ كما هي مهمة للحياة المدنية في حد ذاتها، ولكن المؤسسات العابرة للأقليات والمحلية وجماعات القواعد الشعبية، لا تعتبر ضامنة لتأمين أهداف المجتمع.

هناك من يرى أن الحياة الترابطية قوة محركة للمعايير الاجتماعية الايجابية التي يقوم عليها المجتمع، ولتأمين إصلاح السياسة العامة الضرورية للمجتمع، ويساور آخرون الشك في حلقات الوصل بين الأشكال والمعايير، ويكون في صالح تفاعل أكثر تعقيداً بين نظم بيئية ترابطية مختلفة والسياق الذي يكون فيه المجال العام يوفر" الوعاء" الذي تؤدي من خلاله عملها بالممارسة؛ فالتحول من الرعايا إلى مواطنين فاعلين وملتزمين بتوظيف قدراتهم وخبراتهم، لإيجاد الحلول للمشكلات العامة بطرق تشاورية، وفق منطق التعلم الجمعي، وهم قادرون على ذلك، ويسعون لخدمة المصلحة العامة.(**أوفه_٢٠٠١_ص٤٩**).

يواجه المجتمع المدني عملية نشطة ومتواصلة أدت إلى ضعف فرصه وانعدام الظروف الملائمة عن طريق سيطرة الإعلام والتجيير وتركز الملكية وسيطرة أنظمة تعيق الحصول على المعلومات إلى جانب النزوع إلى إجماع على أساس القاسم المشترك الأدنى، وتبادل الشتائم بديلاً للحوار الجاد والمثمر، وتشوية السياسة بالمال، ومع أنظمة التعليم النخبوية الممعنة في التخصص التي تحول البلهاء إلى علماء، والإجحاف والتمييز ضد الصوت العام والمشاركة، والتفسير الضيق لحقوق الملكية الفكرية الذي يحابي الأعمال على حساب حق الوصول إلى الأفكار، وأيضاً آثار الاقتصاد الرأسمالي في خفض الجهد واستنفاد الطاقة؛ التي يمكن أن يكرسها الناس لمواطنة نشطة. (**إدواردز_٢٠١٥**).

تشهد علاقات المجتمع المدني حالة من التعقيد، ومحاولة التأثير فيها من خلال الدعم الخارجي أو الحكومي، والذي يزيد الصعوبات لحد الخطر، إلى جانب محاولة بناء وصناعة مجتمع مدني ومحاولة استغلاله بما يخدم النموذج الليبرالي الغربي وعلى الطريقة الأمريكية، هي محاولة فجة، والتركيز على منظمات يعتقد المانحون أن لها أهمية أكثر من غيرها، متجاهلين وسائل التعبير المحلى وتنظيماته؛ التي لا تشبه التوقعات الغربية مثل: القبيلة والعشيرة والحركات الراديكالية، وجماعات ما قبل السياسية؛ لتظهر عدم الثقة، وتشعل التنافس حول الدعم الخارجي المولد لردة فعل تجاه الجمعيات وعلاقتها

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

بالمصالح الخارجية، وهناك أيضاً محاولات تقوم بها الحكومات لتشكل القطاع بما ينسجم مع احتياجاتها وأولوياتها، وفي البلدان الأكثر فقراً يكون المجتمع المدني مشلولاً، كما أن المحاباة لجماعات على حسب أخرى، تشوه التنوع والتعدد، وتعيق العلاقات التكاملية والدفع بها للأمام، وتسهم في تخفيض الانفاق العام، وتحرير السوق، وتضع في السياق أهدافاً غير ملائمة، وهو ما يريح المانحون من قصر اجراءات تأسيس الجمعيات وعلى ما يسهل قياسه، ولا يهدف لسهولة تطور أنواع الانتساب والانتماء الجمعوى، وتكون مضللة لصناعتها طبقاً لمعايير محددة سلفاً" الحتمية في المجتمع المدني"؛ كما أن المانحين لا تطالهم المساءلة عن قراراتهم ولا ما يدفعهم لموقف شفاف بشأن نظريات التغيير الاجتماعي التي يستخدمونها، ويخرج ما يُقدم من دائرة المعونة والإحسان، والمعونة الرسمية مرتبطة بأجندات ومصالح سياسية مع السلطة الحاكمة، و أن التمويل لمنظمات ضعيفة على مستوى القواعد الشعبية، وتنقصها الشرعية المحلية، يسهم في عدم الاستقرار السياسي، وتراجع الوضع الديمقراطي، وهذه سمة التمويل الخارجي المقدم للمجتمع المدني؛ لهذا فإن دعم منظمة محلية منظمة مسبقاً تنظيماً جيداً، وتحمل أهدافاً محددة وواضحة؛ فكميات قليلة من المال ومساعدة ودعم فني والتوقيت الصحيح، يكون لها فارق فيما تفعله.(**إدواردز_٢٠١٥_ص١٧١**)

يفصل (هابرماس) بين الحقول باعتبار أن لكل حقل منطقه الخاص؛ فالحقل السياسي يتعلق بالسلطة والإدارة، والحقل الاقتصادي بالثروة وتراكمها، ويكون التضامن والتواصل المفتوح والحر مجال المجتمع المدني، ولا يتواجد المجتمع المدني في فراغ ومستقل تماماً؛ فيتداخل مع الحقول الأخرى ويستفيد من مواردها، وقد يتعرض للمداهمة منها تجعله يعمل وفق منطقها بمعايير مغايره لمعاييره، ومن الواضح أن الحكومة يمكن أن يكون لها أثر على شكل ووظائف المجتمع المدني، ولذلك لابد من خلق التوازن بين استقلاليته وبين حاجاته للموارد التي يستمدها من تلك الحقول، (**كومار_٢٠٠١_ص٣٩**) ولا يمكن الاعتماد على حقل منها دون سواه؛ كما لا يمكن إنكار أن لكل منها وظيفة ضمن عملية

مركبة ومعقدة في النظام الاجتماعي، وتربط بينها علاقة غير مستقرة أو منسجمة، وإلى حد التعارض أحياناً، فهيمنة أحدها يهدد بتقويض الحقلين الآخرين، ولذلك يعتمد عمل كل من الحقول الثلاثة على بعضها بعضا.

الخاتمة:

نختم إلى أن المجتمع المدني مفهوم جدلي، وتعريفه يتعلق بالتوجهات الفكرية والسياسية، وتنعكس تفسيراته في السياسات و الممارسات المختلفة، وتداوله بشكل مكثف في نهاية القرن الماضي، كان سمة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأفول الأنظمة الشمولية، وظهور توجهات فكرية، مع رغبة في الاندماج في وقت يزداد فيه الشعور بعدم الأمان والأمن، ويمتد دوره على المستوى الدولي؛ أي من المحلية إلى العالمية، ويلعب دوراً محورياً في سياق الديمقراطية والتعددية، التي رفعت وتيرة الانتقال الديمقراطي في كثير من المجتمعات، وأجبرت الديكتاتوريات أن تتحدث عن الديمقراطية، وتضمنها في خطابها السياسي.

مع أنه يمكن أن يوجد نظام بدون ديمقراطية وحرية؛ لكن لا يمكن أن توجد ديمقراطية دون نظام، وتحميل المجتمع المدني ما لا قدرة له على تحمله، وفوق طاقته في واقع أكثر تشابكاً وتعقيداً وديناميكية؛ فالنظر إليه بأنه حل سحري؛ قد يكون رهاناً غير واقعي، في التعميم بإمكانية ترسيخه للديمقراطية، ودوره في التخفيف من الفقر، ونشره لقيم التسامح والتعايش والحفاظ على تماسك المجتمع؛ وإنما تكون النظرة الواقعية إليه بوصفه فكرة ووسيلة للتغيير الاجتماعي؛ إذ تتكأ فاعليته على رؤية تكاملية وعلاقة متوازنة بينه وبين كل من الدولة والسوق، والرهان على نجاحه يختلف من مجتمع لآخر، ويتوقف على السياق العام للمجتمع ومستوى التطور السياسي والاقتصادي والثقافي، والتحولات خارج بنية المجتمع المدني، وأيضاً على مستوى تطور بنيته الداخلية وعلاقات التجسير والتشبيك بين منظماته.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات التنمية السياسية، القاهرة،١٩٩١.

٢. إدواردز، مايكل، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ت: عبد الرحمن شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،٢٠١٥.

٣. أفاية، محمد، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، أفريقيا الشرق، بيروت،١٩٩٨.

٤. أوفه، كلاوس، المجتمع المدني والنظام الاجتماعي، ت: أحمد محمود، الثقافة العالمية، ع١٠٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،٢٠٠١.

٥. بالأندية، جورج، الانثروبولوجيا السياسية، ترجمة: علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٧.

٦. بشارة، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٨.

٧. بعلبكي، أحمد، مفهوم المجتمع المدني المروج في أدبيات التنمية، عمران للعلوم الاجتماعية، عدد (١) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،٢٠١٢.

٨. تورين، آلان، ماهي الديمقراطية، ت: عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،٢٠٠٠.

٩. الجابري، محمد، إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد١ ٦، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٣.

١٠. الخشت، محمد، فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،٢٠١٤.

١١. سبيلا، محمد، للسياسة، بالسياسية، إفريقيا الشرق، بيروت،٢٠٠٠.

١٢. الشرجبي، عادل، الفوضى المدمرة في مجتمع التربص، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد١، مجلد٣٢، جامعة صنعاء،٢٠٠٩.

١٣. شكري، محمد، المجتمع المدني بين الواقع والإيديولوجيا، عالم الفكر، عدد٤، مجلد٣٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب- الكويت،٢٠٠٨.
١٤. الصلاحي، فؤاد، ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز،٢٠٠٢.
١٥. طارق، حسن، المجتمع المدني والبرلمان: أية تقاطعات وظيفية؟، مجلة فكر ونقد، عدد٩٣، المغرب،٢٠٠٩.
١٦. قرنفل، حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء،٢٠٠٠.
١٧. كاروثرز، توماس، مجلة أبواب، عدد٢٤، دار الساقي، بيروت،٢٠٠٠.
١٨. الكامل، محمد، المجتمع المدني ومكافحة الفساد في اليمن، ورقة غير منشورة، قدمت للهيئة العامة لمكافحة الفساد، صنعاء،٢٠٢١.
١٩. كومار، كريشان، حول مصطلح المجتمع المدني، ت: عدنان جرجس، الثقافة العالمية، عدد١٠٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،٢٠٠١.
٢٠. لينين، فلاديمير، الدولة والثورة، الحياة والمعرفة، موسكو،١٩١٨.
٢١. هلال، علاء الدين & مسعد، نيفين، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥.

المراجع الأجنبية:

- Putnam, R; Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon &Schuster. (2000).
- Rosonblum,N; Marbership and Morals. The Personal Uses of Pluralism in America. Princeton NJ; Princeton UN. (1998).
- Tilly. Charles; Democracy, Cambridge University Press. (2007)
- Varshney. A; Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India. New Haven, CT: Yale University Press. (2000).